

انعكاسات الأزمات المالية على توجهات إدارة الأرباح دراسة استطلاعية في البيئة العراقية

الباحث: يوسف حميد نايف مديرية تربية صلاح الدين وزارة التربية josephnayyef@gmail.com	م.م. مي زهير يونس المعهد التقني/نينوى الجامعة التقنية الشمالية mayzy@ntu.edu.iq	أ.م. ليث نعمان حسون كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت layth522@tu.edu.iq
--	--	--

المستخلص:

يهدف البحث لبيان انعكاسات الازمة المالية على توجهات إدارة الأرباح من خلال الدراسة الاستطلاعية في البيئة العراقية، وتناول البحث في الجانب العملي مفهوم الازمة المالية وتوضيح اهم خصائصها، فضلاً عن إدارة الأرباح واسبابها ومن ثم التعرف عن المشاكل التي تواجه الازمة المالية، وتم تصميم استمارة استبيان وتحليلها احصائياً لغرض الوصول الى هدف البحث واثبات فرضياته، وخلص البحث الى وجود أثر لانعكاسات الازمة المالية في توجهات إدارة الأرباح، وقد تبين أن هذا الاثر ايجابياً، من حيث استقرار سياسة توزيع الأرباح لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، الازمة المالية، البيئة العراقية.

Implications of financial crises on the orientation of earning management: an exploratory study in the Iraqi environment

Assist. Prof..Laith Noman Hassoon
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: May zuhair younus
Technical Institute/Nineveh
Northern Technical University

Researcher: Yousif Hameed Nayyef
Directorate of Salah Al Deen Education
Ministry of Education

Abstract:

The research aims to show the effects of the financial crisis on the trends of earning management through the exploratory study in the Iraqi environment. Discussed the practical aspect of the concept of the financial crisis and clarify its most important characteristics. As well as the earning management and its causes and then to identify the problems facing the financial crisis. Designed a questionnaire and analyzed statistically for the purpose of reaching the goal of research and proving its hypotheses. Concluded the research to have an impact on the effects of the financial crisis in the directions of earning management, and it was found that this effect is positive, in terms of the stability of the profit distribution policy for the development of profits and maximize the investor's confidence in the performance of the company and the efficiency of management.

Keywords: Earning Management, Financial Crisis, Iraqi environment.

المقدمة

تعيش الاسواق العالمية بصورة عامة والاسواق المالية العراقية بصورة خاصة اضطرابات وحالة عدم استقرار بسبب حدوث الازمة المالية، كون حدوثها لا يميز بين دولة غنية أو فقيرة فرد أو شركة، كما انها حدثت في اغلب القطاعات الحيوية ومنها العقاري ثم الصناعي، وخلفت ورائها خسائر فادحة وكذلك تراجع كبير في الاقتصاد العالمي، ومما لا شك فيه هناك اسباب وعوامل ادت بالنتيجة الى حدوث الازمة المالية فهناك من يرى السبب في انعدام الشفافية ومنهم من يشير الى تدني مستوى المسؤولية الاخلاقية، وسوء الرقابة، والتعامل بالمشتقات المالية. فضلاً عن اتباع سياسات مضللة ساعدت على الاستغلال والاضرار بالسوق ثم المساعدة على حدوث الازمة، وبعض ممارسات الشركات التي شاعت من خلال التلاعب بالبيانات تمثلت برفع اسعار الاسهم وبالتالي بيعها بأسعار عالية وجني أرباح ثم تخفيض قيمتها بعد ذلك لبيت اعادة شراؤها بأسعار منخفضة وهكذا تساهم هذه الامور في حدوث الازمات المالية.

ونتيجة للمدة التي تلت الانهيارات المالية والتي حدثت في عدد من الشركات العملاقة في العالم، اصبح الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين بموضوع إدارة الأرباح، كون هذه الانهيارات تعزى الى مجموعة من الاسباب تتعلق بالفساد الاداري والمالي وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والاشراف وكذلك نقص الشفافية وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل صحيح فضلاً عن عدم اظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الاوضاع المالية للشركات الامر الذي يؤثر في قرارات حملة الاسهم الاخرين من اصحاب المصلحة من جهة وكفاءة السوق المالية المدرجة فيها من جهة اخرى.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً. منهجية البحث:

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في بيان هل هناك انعكاسات للازمات المالية على توجهات إدارة الأرباح بصورة عامة، وماهي هذه الانعكاسات في البيئة العراقية بصورة خاصة؟
فرضية البحث: تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث بانه هناك انعكاسات للازمة المالية في توجهات إدارة الأرباح.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في اهمية وحادثة موضوع الازمة المالية وما تخلفه من مشاكل في الاقتصاد العالمي بصورة عامة، ثم بيان اهمية إدارة الأرباح ودوافع تفضيل سياسة محاسبية دون غيرها من بين الطرق والاساليب البديلة المتاحة.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح مفهوم الازمة المالية وبيان اهم اسبابها ومن ثم توضيح اهم خصائصها، فضلاً عن مفهوم إدارة الأرباح وماهي دوافعها واهم مشاكلها في الازمة المالية.
اسلوب البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في البحث من خلال الاطلاع على ادبيات ذات صلة بموضوعه، وكذلك من خلال الاعتماد على الدوريات والرسائل الجامعية والكتب ومقالات الانترنت، الى جانب تحليل استمارة الاستبيان المصممة لهذا الغرض لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول الى الهدف المحدد له.

ثانياً. الدراسات السابقة:

١. دراسة الكبيسي، (٢٠١٠)، بعنوان: معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الازمة المالية العالمية الحالية: هدفت الدراسة الى تشخيص اهم الاسباب أو العوامل التي يمكن ان تقف وراء

حدوث الازمة المالية الحالية، وتحليل مدى مسؤولية تلك العوامل ودورها في حدوث الازمة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان درجة مساهمة بعض العوامل في حدوث الازمة متفاوتة، فالذي يؤسس أو يشرع لمعايير غير اخلاقية يكون اخطر وله حتماً مساهمة اكبر، بينما انعدام الحوكمة أو ضعفها قد يعكس جزئياً أو كلياً على وضع شركة ما أو بعض الشركات وليس على الاقتصاد والازمة برمتها وبهذا الحجم، وفي دراسة عن اسباب انهيار شركات الاموال المالية جاءت بالنتائج التي تؤكد ما تقدم عندما بينت ان التوجه غير المبرر نحو الكسب السريع وغياب الشفافية حظي بتقدير هام جداً وهو الاعلى حسب مقياس ليكرت الذي اعتمدته الدراسة، بينما كانت نية التحايل المبيتة من قبل اصحاب الشركات والتحايل الفعلي على القوانين وعدم وجود قوانين وتشريعات تنظم نشاط شركات الاستثمار للأموال وعدم وجود هيئة أو جهة رقابية على عمل شركات استثمار الاموال وعدم وجود حسابات نظامية وعدم خضوع تلك الشركات للتدقيق الالزامي وغياب الرقابة الحكومية حظيت بتقدير هام بينما بقية الاسباب كسوء سياسة إدارة الأرباح جاءت بتقدير متوسط الاهمية.

٢. دراسة عبد الله وتوفيق، (٢٠١٢)، بعنوان: مفهوم الانصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: هدفت الدراسة الى تشخيص وبيان دور الانصاف في العمل المحاسبي التي تعد مهمة في الحد من الممارسات غير المقبولة لإدارة الأرباح من قبل الشركات، وكذلك تفسير وبيان الجانب الاخلاقي في المحاسبة وبشكل خاص ممارسات المحاسبين في مجال إدارة الأرباح للحد من اثار سلبية للممارسة المذكورة وعرض نتائج الاعمال وفق ما يفترض ان تكون خدمة للأغراض المستخدمين، وتوصلت الدراسة الى ان الممارسات المحاسبية التي تؤدي الى التلاعب في نتائج المحاسبية لغرض خلق تحقيق الانصاف في العمل المحاسبي يؤدي الى الحد من تلك الممارسات غير الاخلاقية، وكذلك التزام المحاسبين بالانصاف في العمل المحاسبي سوف يقلل من خطر تعرض الشركات لخطر الافلاس أو الانهيار.

٣. دراسة Taleb & Martin، (٢٠١٢)، بعنوان:

How to Prevent Other Financial Crises.

هدفت الدراسة الى وضع مجموعة من التوقعات المستقبلية للإدارة المالية، مع تشديد الرقابة على القطاع المالي لمنع المخاطر المالية من الاستمرار، فحسب حدوث الانهيار المالي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) هو مزيج من المشاكل المشتركة والمخاطر المعنوية بالإضافة الى الاساليب الوهمية في إدارة المخاطر والتنبؤ بالأحداث، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ضرورة تحليل السلوكيات المتنوعة والافكار والتأثيرات التي تنشئ بعد كل ازمة لتفادي الازمات المستقبلية، المساواة القانونية لجميع الاطراف المعنية من اجل تحمل المخاطر المالية وعدم التهرب من المسؤولية فضلا عن فرض رقابة مالية صارمة.

٤. دراسة عبدالحكيم، (٢٠١٧)، بعنوان: مخاطر عقود المشتقات المالية وانعكاساتها على الازمة المالية العالمية دراسة تحليلية في مصرف (Toronto-Dominion): هدفت الدراسة الى بيان دور المخاطر الناجمة عن الاستعمال المفرط لعقود المشتقات لأغراض المتاجرة في احداث الازمات المالية ومنها الازمة المالية العالمية الاخيرة في عام (٢٠٠٨) والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، وجرى اختيار مؤشر مخاطرة عقود المشتقات معبراً عنها بمقياس (القيمة المعرضة للمخاطرة) لتكون ميداناً رئيساً لاختبار فرضية الدراسة، وكما جرى اختيار مدة زمنية امدها (١٥)

سنة تمتد بين السنوات (٢٠٠١-٢٠١٥) لكونها تمثل مدتين زمنييتين متساويتين تمثل الأولى المدة التي سبقت حدوث الازمة المالية العالمية في حين تمثل الثانية المدة الزمنية التي تلتها، وتوصلت الدراسة الى ان هناك اختلافاً معنوياً واضحاً بين مخاطر عقود المشتقات في المدتين الزمنييتين التي سبقت الازمة المالية العالمية وتلك التي تلتها.

٥. دراسة طاهر والسعدي، (٢٠١٨)، بعنوان: الازمة المالية وانعكاسها على الودائع والقروض في بعض المصارف الخاصة في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٥: هدفت الدراسة الى بيان انعكاس الازمة المالية التي يمر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ على الودائع المصرفية والقروض الممنوحة من قبل المصارف لزبائنها، وتمثل مجتمع الدراسة المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها قبول ثلاث فرضيات فرعية للفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين اجمالي مؤشرات الودائع المصرفية واجمالي مؤشرات القروض المصرفية في المصارف عينة الدراسة في ظل الازمة المالية.

٦. دراسة البناء ونعمة، (٢٠١٨)، بعنوان: أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني: هدفت الدراسة تحديد اثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التغيير التصنيف الائتماني ومن اجل ذلك، تم اعتماد استراتيجيات إدارة الأرباح بنوعيتها (إدارة الأرباح المستندة الى الانشطة الحقيقية وإدارة الأرباح الى اساس الاستحقاقات)، واجريت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي اذ تم الحصول على المعلومات المالية اللازمة بنشاط كل مصرف من المصارف عينة الدراسة التي بلغ عددها اثنا عشر مصرفاً للمدة من ٢٠٠٤ ولنهاية عام ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة الى انه يوجد تأثير لسلوكيات إدارة الأرباح على التغيير في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف العراقية منفردة ومجمعة.

٧. دراسة احمد (٢٠١٩)، بعنوان: أثر جودة التدقيق على عمليات إدارة الأرباح: هدفت الدراسة الى الكشف عن علاقة الاثر بين مقاييس جودة التدقيق المتمثلة بـ (استقلالية واتعاب مدقق الحسابات، حجم وسمعة مكاتب التدقيق، التنافس بين مكاتب التدقيق) وممارسات إدارة الأرباح، في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من منطلق ان المحاسبين يمكنهم ان يغيروا ارقام البيانات من خلال ممارسات إدارة الأرباح، وحاولت الدراسة التعرف على مدى وجود هذه الظاهرة لدى الشركات العراقية عينة الدراسة وعلاقة جودة التدقيق بها من خلال تطبيق نموذج ميلر لاحتساب إدارة الأرباح وباستخدام الاستبيان لعينة مكونة من (٢٥) من المدققين في مكاتب التدقيق في محافظتي كربلاء وبغداد، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات عينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح في جميع سنوات الدراسة وهي (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) فيما اوصت الدراسة بضرورة ان تقوم الشركات عينة الدراسة بترشيد ممارسة إدارة الأرباح، لما لها من اثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الاطراف المعنية بالشركة حتى وان حققت منفعة مؤقتة لاحد الاطراف.

المحور الثاني: مفهوم الازمة المالية وأسبابها

أولاً. تعريف الازمة المالية: تعددت المفاهيم العلمية الخاصة بالازمة المالية من قبل الكثير من الباحثين والكتاب فمنهم من يرى بانها تلك التذبذبات العميقة المؤثرة بشكل كلي أو جزئي على المتغيرات المالية وحجم الاصدار واسعار الاسهم والسندات وحجم القروض والودائع المصرفية

التي إلى تدهور واسع النطاق في النظام المالي والنقدي والذي ينعكس سلباً على اسواق الائتمان لبلد ما (العيساوي والعويدي، ٢٠١٤: ١٨٠).

واصبحت الازمات المالية تحدث بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة وتتخذ صوراً اشكالاً مختلفة، وتكرر في دورات متتالية فتشل الاقتصاد العالمي وتوق نمو، وان كان تأثيرها يختلف من منطقة الى اخرى بحسب مدى عولمتها المالية وشدة ارتباطها بالنظام المالي الدولي، فالأزمة المالية هي تلك الحالة من الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار التي تنتاب الاقتصاد مما ينتج عنها اثار سلبية فيدخل الاقتصاد وهذه الركود والانكماش. (النصراوي، ٢٠١٩: ٢٩٧).

وكما تعرف الازمة المالية بانها الانخفاض الفجائي في اسعار نوع أو أكثر من الموجودات، والموجودات هي اما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية (كالات والابنية)، واما موجودات مالية كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي كالأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للموجودات المالية وهذه تسمى مشتقات مالية كالعقود المستقبلية (للنظ أو المشتقات الاجنبية) (دوابه، ٢٠٠٩: ٨).

ثانياً. خصائص الازمات المالية: تتصف الازمات المالية بمجموعة من الخصائص هي:
(عبدالحكيم، ٢٠١٨: ١٥٥)

١. تحدث الازمة بشكل عنيف ومفاجئ واستقطاب اهتمام الجميع.
٢. التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
٣. نقص المعلومات الكافية عن الازمة المالية فهي تحدث بشكل سريع ومفاجئ.
٤. تصاعدها بشكل متواصل مما ينتج عنها درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث.
٥. سيادة حالة من الخوف من اثار الازمة وتداعياتها.

ثالثاً. اسباب الازمات المالية: قبل التطرق الى أسباب حدوث الازمة المالية لا بد من التعرف على اعراض الازمة المالية ويكفي وجود عدد منها كي يكون النظام المالي والمصرفي معرضاً لازمة مالية ومن اهمها: (فيحان، ٢٠١١: ٩٢)

- اتجاه رؤوس الاموال الاجنبية للهروب للخارج.
- قيام المصارف بالإفراط في الاقراض بدون ضمانات كافية.
- قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة اسوة بالآخرين مما يعمق من الازمة وزيادة الخسائر.
- لا شك ان زيادة تدفقات راس المال قصير الأجل سيزيد من تعرض الاقتصاد لازمة مصرفية.
- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور اوضاع المصارف وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ منها ازمة مصرفية.

ومن الاسباب التي تؤدي إلى حدوث الازمة المالية من أهمها:
(صالح ومحمد، ٢٠١٤: ٢٤٨-٢٤٩)

١. طبيعة النظام الرأسمالي: اذ ينظر إلى الازمة المالية بوصفها جزءاً من النظام المالي من خلال هيمنة القروض وتحديد مسبق للفائدة دون ربطها بالأنشطة الجارية على ارض الواقع، وينشط على القروض ومن ثم تحدث الفقاعات السعرية وانفجارها في مرحلة لاحقة.

٢. التغيير في معدل التضخم وتأثير ذلك على اسعار السندات واسعار الصرف في أسواق العملات الحرة وأسعار الاسهم وما يرافقه من تغير في أسعار الفائدة.
 ٣. ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي: معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من الضعف والتساهل في النظام والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات ولا سيما فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الاقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف.
 ٤. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء المصارف العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتها خصوصاً خدمة الديون، وكما تعد التقلبات في اسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر غي حدوث العديد من الأزمات المالية.
 ٥. عدم التحضير الكافي للتححرر المالي: يستحدث التححرر المالي أوضاعاً جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في السابق وما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات واجراءات كافية يمكن ان تحدث أزمة للمصارف.
 ٦. انتشار الاشاعات أو الذعر المالي الذي يروج له احيانا لتحقيق مصالح ومكاسب معينة لبعض الفئات ويؤدي إلى انتشار الازمة حتى وأن كان غير مبرراً.
- رابعاً. **انواع الازمات المالية:** هناك انواع من الازمات المالية والتي تختلف من نوع لأخر، وكالاتي:
١. ازمة المصارف: تحدث هذه الازمة في الجهاز المصرفي عندما ترتفع مسحوبات الودائع من المصارف التجارية بشكل مفاجئ اي عندما تكون مطلوبات المصرف أو المؤسسة المالية أكبر من الموجودات المالية ومن ثم عدم قدرته على تغطية المطلوبات، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها إلى الازمة المصرفية. وتميل الازمة المصرفية الى الاستمرار وقتاً اطول من ازمات العملة ولها اثار أكبر على النشاط الاقتصادي ويلاحظ نادرته في الخمسينات والستينيات بسبب القيود على راس المال والتحويل ولكنها اصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينيات من القرن العشرين وتحدث بالترادف مع ازمة العملة. (طاهر والسعدي، ٢٠١٨: ٢٣٣).
 ٢. ازمة العملات: هي النوع الثاني التي تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف، مما يؤدي إلى تخفيض العملات بشكل واضح الامر الذي يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الاجنبية. (رفيقة واخرون، ٢٠١٦: ٣٠).
 ٣. ازمة أسواق المال: يحدث هذا النوع من الازمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة أي عندما ترتفع اسعار الموجودات بحيث تتجاوز قيمتها العادية على نحو ارتفاع غير مبرر، ويحدث عندما يكون الهدف من شراء الموجود هو المضاربة على سعره وليس شراء من اجل الاستثمار لتوليد الدخل وهنا يصبح انهيار اسعار هذه الموجودات مسألة وقت فقط اذ لما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع تلك الموجودات تبدأ اسعارها في الهبوط ومن ثم تبدأ حالة الذعر في

الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو اسعار الموجودات الاخرى في نفس القطاع أو الاقطاعات الاخرى (فيحان، ٢٠١١: ٩٠).

المحور الثالث: مفهوم إدارة الأرباح وتأثرها في الأزمة المالية

أولاً. مفهوم إدارة الأرباح: تعرف إدارة الأرباح بأنها استغلال المرونة أو الفجوات في المبادئ المحاسبية أو سوء التطبيق لهذه المبادئ التأثير على رقم الربح الحقيقي من أجل تحقيق مصالح شخصية للإدارة والتأثير على قرارات المستثمرين والاطراف ذات العلاقة بالشركة والحكومة، والمحللين الماليين باستخدام ادوات واساليب مختلفة ومتعددة في لطار غير اخلاقي وغير مهني. (المباشر، ٢٠١٤: ٣٩) ويتعلق مفهوم إدارة الأرباح بالتحريف المتعمد للأرباح للوصول إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه الامر في غياب هذا التحريف، وقد يكون هذا التأثير متعلقاً بسلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والاساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح زيادة أو خفضاً وفقاً للاستراتيجية التي تهدف إليها في التأثير على مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن ذلك فقد يمتد هذا التأثير أيضاً على الناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية والتي تترك أثراً على قدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقية الأداء المالي للشركة. (احمد، ٢٠١٩: ١١٢) وتعد إدارة الأرباح ممارسات تتعمدها الإدارة لأغراض الهدف منها تحقيق منافع خاصة معتمدة عن طريق التلاعب في الحسابات مستغلة في ذلك المرونة المحاسبية المعروفة والسلطة التقديرية الممنوحة لها دون ان تخرق القواعد والمبادئ المحاسبية المعروفة فتقوم بتقدير بعض العناصر في التقارير المالية عند اعدادها وعرضها قاصدة بذلك التأثير على أرباح الشركة اما بالزيادة أو النقصان بما يعد عملاً يعطي انطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها. (ابراهيم وهارون، ٢٠١٦: ٢٣٥-٢٣٦)

ثانياً. دوافع إدارة الأرباح: يمكن تلخيص دوافع إدارة الأرباح بالآتي:

١. دوافع الاسواق: يكون حافز الإدارة هو تعظيم ربحية السهم الواحد، وان انموذج تعظيم رفاهية الإدارة قد يحاول المدراء زيادة مكافاتهم من خلال تعظيم المبيعات أو الموجودات أو نسبة نمو الشركة. (عدنان، ٢٠١٥: ٤٦٠).
٢. دوافع تنظيمية: يفرض عمل الشركات المساهمة تشريعات مختلفة قد تولد لدى المديرين الدافع لإدارة الأرباح، فقد تكون هذه التشريعات خاصة بقطاع معين مثل قطاع المصارف الذي يخضع لتشريعات خاصة مثل متطلبات كفاية رأس المال، وقد تكون تشريعات عامة مثل تشريعات مكافحة احتكار أو غيرها. (البناء ونعمة، ٢٠١٨: ١٩٧).
٣. دوافع تعاقدية: تصف نظرية الوكالة الشركة على انها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وان وجودها يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقيه، وقد بينت تلك النظرية مشكلات تعارض المصالح الناتج عن انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، واستخدمت النظرية في تفسير دوافع الاختيار بين الطرائق المحاسبية والافصاح الملائم (المشهداني والفتلاوي، ٢٠١٢: ٣٠-٣١).
٤. تمهيد الدخل: يكون امام الشركات التي تواجه تقلبات صغيرة في الخسائر والأرباح حافز نحو تضخيم أرباح المدة الحالية، اذ تعمل الإدارة على تقليل تباين الدخل باستخدام ادوات محاسبية، اما الشركات التي حققت أرباح ضخمة بشكل غير اعتيادي، فستعمل على تحويل جزء من الأرباح الحالية إلى حساب الاحتياطات، لذلك يكون عليهم ضبط حساب الاستحقاقات أكثر من اللازم لتغطية تكاليف مستقبلية لكي يظهر سير الأرباح بشكل متتابع غير ضعيف مقارنة مع التقارير

- المعلنة التي تظهر استمرار تزايد الأرباح الفصلية والسنوية، وعندئذ يمكن للمديرين من تعظيم أسعار الأسهم لشركاتهم. (البناء ونعمة، ٢٠١٨: ١٩٦).
٥. دوافع عهود الديون: تعتمد الشركات في نشاطاتها على مصادر تمويل سواء كانت هذه المصادر داخلية ام خارجية، وتسعى الإدارة دائما إلى إيصال رسالة إلى المقرضين من خلال القوائم والكشوفات المالية مفادها أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وأنها في وضع جيد من السيولة وتمتلك مقداراً جيداً من الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى مستوى معين من صافي الدخل وهذه العوامل (السيولة، الأرباح، صافي الدخل) تكون محل اهتمام الجهات المقرضة وغالباً ما تحدد هذه العوامل كشروط مسبقة لمنح الائتمان. (علي، ٢٠١٩: ٤٣).
- ثالثاً. أسباب إدارة الأرباح: تتمثل الاسباب وراء إدارة الأرباح بمجموعة من الاسباب يمكن بيان اهمها بالآتي: (عدنان، ٢٠١٥: ٤٦٠)
١. تخفيض العبء الضريبي وذلك من خلال توقيت حدوث تحقق بنود الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية.
 ٢. استقرار سياسة توزيع الأرباح وهو امر مرغوب فيه لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.
 ٣. تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين، ذلك ان الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن ان تؤدي الى متطلبات بأجور مرتفعة من قبل العاملين.
- رابعاً. إدارة الأرباح في ظل الازمة المالية: تمثل إدارة الأرباح جزء من عمليات الاستثمارية للشركات، وان من مهام المديرين الأساسية القيام بإدارة أرباح شركائهم بالطريقة التي تعود بالمنفعة على المساهمين والاطراف ذات العلاقة بشرط توخي الموثوقية في اعداد وتحضير البيانات المالية ضمن السلوكيات الاخلاقية التي اقرتها المعايير والمبادئ المحاسبية، وان واقع حال إدارة الشركات لأرباحها لا ينسجم مع هذا المدخل، ومن اهم دلائل ذلك والتي تقع اصلا ضمن الدائرة الاخلاقية هي: (الكبيسي، ٢٠١٠: ٧١-٧٢)
١. التلاعب في الأرباح من خلال طرق قانونية أو غير قانونية أو مخالفة للمبادئ المحاسبية أو تطبيق المبدأ الخاطئ، وان حصل بتواطؤ من الجهات التدفعية وابتعاد عن رقابة السوق.
 ٢. تزايد الفضائح الاخلاقية لقد توالى الفضائح العالمية بدأ بعدد من الشركات الأمريكية والتي هزت السوق المالي في الولايات المتحدة بالإضافة الى تأثيرها على غالبية الاسواق المالية العالمية وما ترتب على ذلك من اضرار مادية اثرت على مساهمي تلك الشركات بالإضافة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في فقدان لوظائفهم وامتدت لتشمل كبار شركات تدقيق الحسابات في العالم كم حصل لشركة آرثر اندرسن التي اتهمت بإخفاء جزءاً كبيراً من الحقائق المتعلقة بإفلاس Enron.
 ٣. استغلال الخيارات المحاسبية لتلاعب بالأرباح، حيث سمحت معايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (٣٩) بالتلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات، وممارسات محاسبية خاطئة في المصروفات وعمليات الاندماج وحقيقة الالتزامات العرضية وفي موضوع الافصاح عموماً.
 ٤. الافراط باستخدام الصلاحيات، كثير من ادارات الشركات افترطت في استخدام صلاحياتها باستغلال بعض الخيارات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة في الاعتراف والقياس معظم المصارف حققت أرباح موجودة وادوات مالية.

المبحث الثالث: وصف المتغيرات واختبار الفرضيات

أولاً. التحليل الإحصائي الوصفي ووصف المتغيرات:

١. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بالأكاديميين ضمن التخصصات المحاسبية حصراً في الجامعات العراقية وقد تحديده عينة قصدية شملت جامعة تكريت والموصل وبغداد، إذ تم توزيع ١٥٠ استمارة، وفق عدد محدد وموحد بينهم، والجدول (١) أدناه يظهر عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة من الأفراد عينة الدراسة.

الجدول (١): عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة من الأفراد عينة الدراسة

البيان	الإجمالي
عدد القوائم الموزعة	١٥٠
عدد القوائم المستلمة الصالحة للتحليل	٨٨
نسبة القوائم الصالحة للتحليل	٥٥%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

٢. وصف أداة الدراسة وقياس المتغيرات: تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة من العبارات لقياس متغيرات الدراسة الاثنيتين، الأولى المستقل الازمة المالية، اما الثاني المتغير التابع فهو إدارة الأرباح، ولتوضيحها أكثر سوف يعرضها البحث في الجدول (٢) التالي هذه المتغيرات مع عدد وتسلسل العبارات لكل متغير كما هو مدرج في استمارة الاستبيان.

الجدول (٢): متغيرات الدراسة وأرقام العبارات في قائمة الاستقصاء

متغيرات الدراسة	العدد	التسلسل
مستقل	٨	٨-١
تابع	٨	١٦-٩
الإجمالي	١٦	١٦-١

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وقد تم قياس المتغير المستقل الأول الخاص بالأزمة المالية من خلال الاعتماد على خصائص الأزمة واشتمل (٨ عبارات)، في حين تم قياس المتغير التابع الخاص بإدارة الأرباح من خلال الاعتماد على اسبابها واشتملت (٨ عبارات)، وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ضمن استمارة الاستبيان، وذلك لتحديد آراء عينة البحث حول هذه المتغيرات.

٣. التحليل الديموغرافي للأفراد المبحوثين: فيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، يوضح الجدول (٣) التوزيع الخاص بالأكاديميين كما يلي:

الجدول (٣): توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

الفئة	العدد	النسبة %
التحصيل الدراسي	طالب ماجستير	٤٥
	ماجستير	٢٦
	طالب دكتوراه	١٣
	دكتوراه	٤

النسبة %	العدد	الفئة	
٥٢,٣	٤٦	باحث	المؤهل العلمي
٢٩,٥	٢٦	مدرس مساعد	
١١,٤	١٠	مدرس	
٦,٨	٦	أستاذ مساعد	
		استاذ	
١٩,٣	١٧	اقل من ١	سنوات الخبرة
٤٠,٩	٣٦	من ١ إلى ٥	
٢٥	٢٢	من ٦ إلى ١٠	
١٤,٨	١٣	من ١١ فأكثر	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول (٣) أعلاه ما يلي:

أ. من حيث التحصيل الدراسي: بلغ عدد الباحثين منهم كطالب ماجستير (٤٥) مفردة بنسبة ٥١,١% من إجمالي حجم العينة (N=88)، وبلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير (٢٦) مفردة بنسبة ٢٩,٥% من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد طلبة الدكتوراه (١٣) مفردة بنسبة ١٤,٨% من إجمالي حجم العينة، كما بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (٤) مفردة بنسبة ٤,٥% من إجمالي حجم العينة.

ب. من حيث المؤهل العلمي: بلغ عدد الباحثين منهم بدرجة باحث (٤٦) مفردة بنسبة ٥٢,٣% من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد من هم بدرجة مدرس مساعد (٢٦) مفردة بنسبة ٢٩,٥% من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد طلبة المن هم بدرجة مدرس (١٠) مفردة بنسبة ١١,٤% من إجمالي حجم العينة، كما بلغ عدد من هم بدرجة استاذ مساعد (٦) مفردة بنسبة ٦,٨% من إجمالي حجم العينة، واخيراً لا توجد اي مفردة من هم بدرجة استاذ.

ج. من حيث عدد سنوات الخبرة: بلغ عدد الباحثين منهم الذين كانت سنوات خبرتهم (اقل من ١) سنة (١٧) مفردة بنسبة ١٩,٣% من إجمالي حجم العينة، وبلغ عدد من كانت تتراوح خبرتهم (من ١ الى ٥) سنة (٣٦) مفردة بنسبة ٤٠,٩% من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد من كانت خبرتهم من (٦ الى ١٠) سنوات (٢٢) مفردة بنسبة ٢٥,٠% من إجمالي حجم العينة، واخيراً بلغ عدد من كانت تتراوح خبرتهم (من ١١ فأكثر) سنة (١٣) مفردة بنسبة ١٤,٨% من إجمالي حجم العينة، وهذا ما يدل ان اغلب افراد العينة يتمتعون بخبرة اكااديمية واسعة.

٤. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائج استمارة الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول (٤).

الجدول (٤): قيمة معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغير	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	معامل الارتباط	معامل التصحيح	معامل التجزئة
الازمة المالية	٠,٧٥٤	٠,٨٦٨	٠,٤٩٩	٠,٦٦٥	٠,٦٦٥
إدارة الأرباح	٠,٧٨١	٠,٨٨٣	٠,٦٠٤	٠,٧٥٣	٠,٧٥٣
الاجمالي	٠,٨٤٩	٠,٩٢١	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول (٤) أن قيمة ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠,٧٥٤ و ٠,٨٤٩)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية. بالنسبة لمعامل الارتباط فقد اثبتت قيمتها العالية وجود ارتباط قوي بين الابعاد الفرعية لكل متغير فكان للازمة المالية (٠,٤٩٩) ولإدارة الأرباح (٠,٦٠٤) وهي نسبة ذات دلالة احصائية جيدة، حيث ان هذه القيم لمعاملات الارتباط خضعت لتصحيح والتعديل من خلال معامل التصحيح (Spearman-Brown) لترتفع قيمتها أذ بلغت للازمة المالية (٠,٦٦٥)، ولإدارة الأرباح (٠,٧٥٣) وهي نسب ذات دلالة احصائية عالية جداً، كما ان معامل التجزئة النصفية (Guttman Split-Half Coefficient) قد عزز من قوة الدلالة الاحصائية للمتغيرات وابعادها الفرعية أذ بلغ للازمة المالية (٠,٦٦٥) ولإدارة الأرباح (٠,٧٥٣)، لذا فإن ذلك يدل على ثبات استمارة الاستبيان في القياس وتعطي للباحث الحق في اعتماد النتائج وتعميمها على مجتمع البحث.

٥. **التحليل الوصفي:** قام الباحث بأجراء التحليل الوصفي للبيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج كما موضحة بالجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

متغيرات البحث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأزمة المالية	٤,٠٦١١	٠,٥٠٣٥
إدارة الأرباح	٤,٢٤٨٦	٠,٤٧١٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من الجدول (٥) اعلاه ان مستوى إدراك المبحوثين منهم للازمة المالية مرتفعاً حيث بلغ الوسط الحسابي (٤,٠٦١١) وقد يعود سبب هذه النتيجة الى الإدراك بمدى ضرورة الأزمة المالية في ممارسات إدارة الأرباح من منظور عينة البحث من الاكاديميين، كون نتائجها تؤدي الى حالة من الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار التي تنتاب الاقتصاد مما ينتج عنها اثار سلبية فيدخل الاقتصاد وهذه الركود والانكماش، في حين كان مستوى إدراك المبحوثين منهم لإدارة الأرباح حيث بلغ الوسط الحسابي (٤,٢٤٨٦) وقد يعود سبب هذه النتيجة الى الإدراك بمدى ضرورة توجهات إدارة الأرباح من منظور عينة البحث من الاكاديميين، كونها تعمل على تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين، ذلك ان الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن ان تؤدي الى متطلبات بأجور مرتفعة من قبل العاملين.

ثانياً. اختبار الفرضيات:

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، فلقد استند الباحث إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة حيث أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء بين (١ إلى -١)، كما يظهر بالجدول (٦).

الجدول (٦): قيمة معامل الالتواء

متغيرات البحث	معامل الالتواء
الأزمة المالية	-٠,١٩٣
إدارة الأرباح	-٠,٥٤٨

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي. ويتضح من الجدول (٦) اعلاه ان التوزيع طبيعي لان معامل الالتواء لم يتجاوز (-١) بمعنى بانها لا توجد مشكلة حقيقية في عملية قياس الارتباط فيما بينهما. وبالاستناد الى اهداف البحث والسعي نحو تحقيقها سيعمل الباحث على اختبار مدى صحة الفرضيات الاتية:

١. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين انعكاسات الازمات المالية وتوجهات إدارة الأرباح: ويمكن اظهار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث من خلال الجدول (٧) الاتي:
الجدول (٧): قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات

إدارة الأرباح	الأزمة المالية	
	١	الأزمة المالية
١	**٠,٦١٣	إدارة الأرباح

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي. ** تعني ان الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١) *: وتعني ان الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥) من الجدول (٧) السابق نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيري البحث عند مستوى معنوية (٠,٠١). وبعد ان تم التأكد من وجود علاقة الارتباط المعنوية يمكن اختبار فرضية التأثير كما يلي:

٢. هناك تأثير ذو دلالة احصائية لانعكاسات الأزمة المالية على توجهات إدارة الازمات: ولتحقق من هذه الفرضية تم قياس أثر الأزمة المالية في توجهات إدارة الأرباح، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لذلك الاثر كما هو موضح في الجدول (٨) التالي.

الجدول (٨): نتائج تحليل الانحدار الخطي لتأثير انعكاسات الأزمة المالية في إدارة الأرباح

R	R2	Adjusted R2	قيمة (F)	الدلالة المعنوية
٠,٦١٣	٠,٣٧٥	٠,٣٦٨	٥١,٦٣٧	٠,٠٠٠
المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة الحد الثابت (T)	الدلالة المعنوية	مستوى الدلالة
الأزمة المالية	٠,٦١٣	٧,١٨٦	٠,٠٠٠	٠,٠١

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي. من الجدول (٨) اعلاه نلاحظ ثبات معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F) = (٥١,٦٣٧)، وهي معنوية عند مستوى المعنوية (٠,٠١) وثبات معنوية الأزمة المالية والحد الثابت، حيث بلغت

قيمة (T) للازمة المالية (٧,١٨٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وثبات معنوية الأزمة المالية في توجهات إدارة الأرباح عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $(\beta) = (٠,٦١٣)$ كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (٠,٣٧٥)$ ، مما يدل على ان الأزمة المالية تفسر ما نسبته ٣٧,٥% من التغيرات التي تحدث في توجهات إدارة الأرباح، وتؤكد هذه النتائج على صحة الفرضية المتعلقة بتأثير الازمات المالية في توجهات إدارة الأرباح.

بالاعتماد على نتائج اختبار فروض البحث وتحليل النتائج ومناقشتها تبين وجود أثر لانعكاسات الأزمة المالية في توجهات إدارة الأرباح، وقد تبين ان هذا الاثر ايجابياً، من حيث استقرار سياسة توزيع الأرباح لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تحدث الازمة المالية بصورة متكررة وبوتيرة متسارعة وتتخذ صوراً اشكالاً مختلفة، وتكرر في دورات متتالية فنتشل الاقتصاد العالمي وتعوق نموه، وان كان تأثيرها يختلف من منطقة الى اخرى بحسب مدى عولمتها المالية وشدة ارتباطها بالنظام المالي الدولي.
٢. تقوم ادارة الارباح بتقدير بعض العناصر في التقارير المالية عند اعدادها وعرضها قاصدة بذلك التأثير على ارباح الشركة وبالتالي يعطي انطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها.
٣. يعد التأثير ايجابي لانعكاسات الأزمة المالية في توجهات إدارة الأرباح.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة توجهات إدارة الأرباح لعينة البحث من الأكاديميين، كونها تعمل على تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين، كون الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن ان تؤدي الى متطلبات بأجور مرتفعة من قبل العاملين.
٢. عدم الافراط من قبل ادارات الشركات في استخدام الصلاحيات باستغلال بعض الخيارات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة في الاعتراف والقياس.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. المباشر، حسن علي حسن، (٢٠١٤)، علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

ب. الدوريات:

١. أحمد، حوراء عبد الامير، (٢٠١٩)، أثر جودة التدقيق على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ١١، العدد ٣، جامعة بابل، العراق.
٢. عبد الله، سلمان حسين، توفيق، عدالت محمد، (٢٠١٢)، مفهوم الانصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٦٩، جامعة بغداد، العراق.

٣. البناء، زينب مكي، نعمة، شيماء هادي، (٢٠١٨)، أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٤، العدد ٥٦، العراق.
٤. طاهر، اياد، السعدي، سندس علي خليفة، (٢٠١٨)، الازمة المالية وانعكاسها على الودائع والقروض في بعض المصارف الخاصة في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٥، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٦، العراق.
٥. عبد الحكيم، هشام طلعت، (٢٠١٨)، مخاطر عقود المشتقات المالية وانعكاساتها على الازمة المالية العالمية دراسة تحليلية في مصرف (Toronto-Dominion)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٣، جامعة بغداد، العراق.
٦. النصر واي، سلطان جاسم، (٢٠١٩)، الأزمات المالية في الألفية الثالثة وآثارها على أداء القطاع السياحي العالمي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١٥، العدد ٦٠، العراق.
٧. فيحان، وسن هادي، (٢٠١١)، المنظور الاسلامي لتداعيات الازمة المالية العالمية-بإشارة خاصة لتجربة المملكة العربية السعودية-إيران،
٨. صالح، ربيع خلف، محمد، زينب احمد، (٢٠١٤)، قياس وتحليل أثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، جامعة بغداد، العراق.
٩. رفيقة، صباغ، محمد، لرزق، هند، مهناوي، (٢٠١٦)، قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التحوط من الازمات المالية العالمية ازمة الرهن العقاري العالمي أنموذجا، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٢٩ ايلول.
١٠. ابراهيم، الهادي ادم محمد، هارون، مصطفى، (٢٠١٦)، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح سوق المال في الخرطوم، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
١١. عدنان، فداء، (٢٠١٥)، علاقة جودة تدقيق القوائم المالية بإدارة الأرباح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، العراق.
١٢. علي، عباس فاضل، (٢٠١٩)، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية- بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢، العراق.
١٣. الكبيسي، عبد الجبار عيدان، (٢٠١٠)، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الازمة المالية العالمية الحالية.

ج. الكتب:

١. دوابه، أشرف محمد، (٢٠٠٩)، الازمة المالية العالمية-رؤية اسلامية، مطبوعات دار السلام، الامارات.
٢. العيساوي، عبدالكريم شنجار، العويدي، عبد المهدي رحيم، (٢٠١٤)، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Taleb, N. N., & Martin, G. A., (2012). How to prevent other financial crises. SAIS Review of International Affairs, 32 (1), 49-60.